

أهم الأحداث



تقديم أنشطة تعزيز الصحة والنظافة للنازحين في المخيمات العشوائية في محافظة صلاح الدين [مصدر الصورة: مؤسسة صروح]

- المعوقات الإدارية أمام وصول المساعدات الإنسانية
- الإنذار المبكر بانعدام الأمن الغذائي الذي يواجهه العراق
- النوع الاجتماعي والحماية أثناء جائحة كورونا
- الاستجابة الإنسانية لجائحة كورونا في العراق
- مركز معلومات العراق يحتفل بالذكرى الخامسة لتأسيسه
- النزوح في العراق - تقرير المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان

المعوقات الإدارية أمام وصول المساعدات الإنسانية

154 approval requests

NGOs application requests for NOC Access letter approval

21% organizations denied

NOC access letters

28 days to approval

average number of days from OCHA submission to NOC access letter approval

700+ hours

NCCI required to prepare application requests

16 days to accept receipt

average number of days for NOC to accept receipt of application requests from OCHA

1.3K+ communications

times NCCI communicated with NGOs when preparing applications

57% OF NGOS DID NOT OBTAIN ACCESS AUTHORIZATION

NGOs did not obtain national access authorization due to lack of Joint Operations Command access letters including 46% of

نظرة عامة على العملية التجريبية للوصول: يمكن الوصول إلى العوائق الإدارية أمام وصول المساعدات الإنسانية (يوليو 2020) هنا <https://bit.ly/2PDRF5k>

إن تعليق العمل بآلية تصريح الوصول على المستوى الوطني في كانون الثاني/نوفمبر 2019 واستمرار غياب عملية الاستبدال لا يزال يمثل عقبة في وصول العمليات الإنسانية على مستوى البلاد. وقد ازداد تأثيره بمرور الوقت وأعاق قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية. بحلول كانون الثاني/يناير 2020، قُدر بشكل متحفظ أن ما لا يقل عن 2.2 مليون عراقي ممن هم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية لم يتلقوا المساعدة بسبب تعليق عملية الوصول، حيث كان لا بد من إلغاء أكثر من 4000 مهمة على مدى شهرين (ديسمبر 2019 - يناير 2020). بمرور الوقت، زاد التأثير التراكمي لقيود الوصول هذه على العمليات وتضاعف بسبب جائحة كورونا وتدابير الاحتواء ذات الصلة. ونتيجة لذلك، قامت المنظمات الإنسانية بترتيبات وصول محلية خاصة مع سلطات المحافظة لتسهيل الوصول إلى العراقيين المحتاجين، وفي بعض الأماكن، هناك ما يصل إلى تسعة رسائل منفصلة مطلوبة الآن لضمان الوصول المادي إلى مناطق معينة.

تعمل لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مع مركز العمليات الوطني لتحديد الإجراءات التي من شأنها تسهيل الوصول بشكل أفضل. من آذار/مارس، وحتى حزيران/يونيو 2020، أصدرت الحكومة توجيهات بأن تأتي جميع طلبات الوصول إلى المنظمات غير الحكومية من خلال الأمم المتحدة. تم إعداد عملية تجريبية حيث ساعدت لجنة تنسيق المنظمات غير الحكومية لأجل العراق المنظمات غير

الحكومية في إعداد طلبات الحصول على تصاريح التنقل وقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتقديمها إلى مركز العمليات الوطني.

تم تمديد العملية التجريبية حتى نهاية حزيران/ يونيو 2020. في نهاية الفترة التجريبية، تم منح تصاريح الوصول لـ 81 في المائة من 154 طلباً، ومع ذلك، فإن 56 في المائة بشكل عام لم يكن لديهم الوثيقة المصاحبة المطلوبة من قيادة العمليات المشتركة أو تأخرت لدرجة أن أصبحت غير ذات صلة بتنفيذ المشروع أو رصده. بدون ارتباط مباشر بالمنظمات غير الحكومية، تأخرت معالجة الطلبات بشكل كبير، حيث بلغت في المتوسط 28 يوماً لكل طلب من وقت التقديم حتى الموافقة النهائية. بحلول نهاية العملية التجريبية في 30 حزيران/ يونيو 2020، لم يكن هناك إجراء لطلب الوصول على المستوى الفيدرالي. بالإضافة إلى الاجتماعات مع منسق الشؤون الإنسانية، في 25 تموز/ يوليو، أصدر مكتب رئيس الوزراء تعميماً إلى الدوائر الحكومية المعنية، مشيراً إلى أن تصريح الوصول من مركز العمليات الوطني هو التصريح الرسمي الوحيد المطلوب للوصول إلى مناطق العمل.

تواجه المنظمات غير الحكومية أيضًا تحديات أخرى في الوصول ناتجة عن الآثار الجانبية لوباء كورونا. في وقت سابق من العام، أمرت الحكومة بوقف إصدار معظم التأشيرات مؤقتاً، من أجل الحد من تدفق الأشخاص إلى البلاد وإبطاء انتشار فيروس كورونا. لا يزال هذا الأمر سارياً، وحتى نهاية تموز/ يوليو، كان هناك حوالي 561 موظفاً دولياً من منظمات غير حكومية (حوالي 40 في المائة من جميع موظفي المنظمات غير الحكومية الدوليين) بحاجة إلى تأشيرات. ويشمل ذلك 331 شخصاً من موظفي المنظمات غير الحكومية الذين انتهت صلاحية تأشيراتهم ويحتاجون إلى التجديد (داخل وخارج العراق) بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 230 موظفاً جديداً ينتظرون التأشيرات، الأمر الذي يؤخر انخراطهم بالعمل في العراق. إذا لم يتم معالجة الأمر من قبل رئيس الوزراء، فإن التوقعات تشير إلى أن هذا الرقم سيرتفع إلى 721 بحلول نهاية أيلول/ سبتمبر وإلى 930 بحلول نهاية العام، حيث من المتوقع أن يكون 80 في المائة بدون تأشيرة صالحة. تؤدي هذه التأخيرات في إصدار التأشيرات إلى تقادم عقبات الوصول والحركة، حيث يتعذر على موظفي المنظمات غير الحكومية الدوليين طلب تصريح داخلي بالحركة دون تأشيرة صالحة.

تأثير فيروس كورونا على الأمن الغذائي في العراق



طفل تتلقى أسرته مساعدات غذائية شهرية من برنامج الأغذية العالمي في مخيم السلامة، نوفمبر 2019
[مصدر الصورة: برنامج الأغذية العالمي]

مع ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا في العراق بمعدل سريع خلال شهر تموز/ يوليو، أصبحت الآثار الجانبية لفيروس كورونا أكثر وضوحاً. كان للتدابير الحكومية التي تهدف إلى احتواء انتقال الفيروس التاجي ومنع نظام الرعاية الصحية من الانهيار، آثار جانبية على جميع طبقات المجتمع العراقي، لا سيما بين الفئات السكانية الأكثر ضعفاً. وقد أدت القيود المفروضة على الحركة، وإغلاق الشركات، وتعطيل التعليم، وانخفاض أسعار النفط إلى الضغط على الاقتصاد العراقي، وخلق بطالة متزايدة ومصاعب مالية لجميع العراقيين. بالنسبة للعراقيين الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية، أدت القيود المفروضة على الحركة جراء انتشار فيروس كورونا إلى عقبات في الوصول إلى سبل العيش وبعض التأخير في تلقي المساعدات النقدية.

كانت منظمات الأمن الغذائي تراقب التغيرات العالمية والوطنية في تجارة الأغذية وإنتاجها وأسعارها، فضلاً عن الوصول إلى الأسواق المحلية، واستهلاك الغذاء المنزلي واستراتيجيات المواجهة، لتقييم وضع الأمن الغذائي للعراق أثناء الوباء. حتى الآن، على الرغم من زيادة الضغوط، ظل الإنتاج المحلي والأسعار والوصول إلى الأسواق مستقرًا إلى حد كبير، وقد نجحت خطط التوزيع الحكومية وشبكات الأمان في الحد

من تأثير ارتفاع معدلات البطالة على المدى القصير، وفقاً لتقرير الأمن الغذائي في العراق حو تأثير فيروس كورونا الذي تم نشره في تموز/ يوليو. ومع ذلك، تشير التقارير بأن حوالي 4.8 مليون شخص (12 في المائة من السكان) يستخدمون استراتيجيات التكيف السلبية لتلبية احتياجاتهم الغذائية. قدم التقرير سلسلة من التوصيات بما في ذلك تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي وزيادة توافر الغذاء للحد من انعدام الأمن الغذائي. واصلت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي مراقبة الأمن الغذائي أثناء تفشي الوباء في العراق التحديتات الأسبوعية لمراقبة الأمن الغذائي كوروناً.

على الرغم من الاستقرار النسبي في الفترة من نيسان/ أبريل وحتى حزيران/ يونيو، أصدرت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي تحذيراً مبكراً بشأن توقعات الأمن الغذائي للعراق في تحليل الإنذار المبكر المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي للنقاط الساخنة لانعدام الأمن الغذائي الذي نُشر في تموز/ يوليو. سلط التقرير الضوء على عدم الاستقرار السياسي المقترن بأزمة اقتصادية محتملة بسبب انخفاض أسعار النفط كعوامل سياقية تؤدي إلى تقادم انعدام الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن التقادم المحتمل لديناميكيات الصراع يمكن أن يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الاضطرابات في شبكات المساعدة الغذائية واحتمال زيادة نزوح السكان.

النوع الاجتماعي والحماية أثناء كورونا

أدت سنوات من عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إلى تدهور حقوق المرأة ورفاهيتها وتمثيلها في العراق. قبل الوباء، كانت مسألة عدم المساواة بين الجنسين في العراق من بين أعلى المعدلات في العالم، حيث احتل المرتبة 152 (من بين 153 دولة) في تصنيفات مؤشر الفجوة بين الجنسين العالمي لعام 2020. أدى الوباء إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الحالية، وأظهر التحليل الجنساني لوباء كورونا في العراق الذي أجرته منظمة أوكسفام أن النساء والفتيات أكثر عرضة للخطر ويتحملن المزيد من الضغط أثناء هذا الوباء، على الرغم من أن الرجال يمثلون ثلثي الوفيات المبلغ عنها جراء الإصابة بفيروس كورونا.



أدى فيروس كورونا إلى تفاقم قضايا النوع الاجتماعي والحماية الحالية للنساء والأطفال في العراق [مصدر الصورة: Abbie Trayler-Smith]

يُظهر تحليل منظمة أوكسفام للنوع الاجتماعي أن النساء في كركوك وديالى والسليمانية يواجهن عبئاً متزايداً من العمل المنزلي ومسؤوليات الرعاية، وخطر متزايد من العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس وفقدان أكبر لسبل العيش الاقتصادية والاستقلالية. كما أنهن يواجهن صعوبة أكبر في الوصول إلى الخدمات الصحية وخدمات الدعم (بما في ذلك خدمات العنف الجنسي) بسبب القيود المفروضة على الحركة والأعراف الاجتماعية التقييدية، وأقل قدرة على الوصول إلى معلومات حول وباء كورونا مقارنة بالرجال. هناك حواجز مالية تحول دون وصول النساء إلى لوازم الوقاية من كورونا أو مواد النظافة الخاصة بالنساء، وهي تزداد بين السكان النازحين والعائدين. أصبح الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية محدوداً للغاية، الأمر الذي يُعرض النساء لخطر مضاعفات الحمل الذي يمكن الوقاية منه والحمل غير المرغوب فيه.

وفي موازاة ذلك، أطلقت عملية الرصد المشترك لمجموعة الحماية الوطنية الجولة الرابعة من النتائج، التي تقيس تأثير الحماية لوباء كورونا على المجتمعات المتضررة من النزاع والنازحين في العراق. أظهرت العملية التي أُطلقت في تموز/ يوليو أن المخاطر الخمسة الأولى للحماية تؤثر على النساء والفتيات خلال الوباء هي الصدمات النفسية والتوتر والقلق ونقص الخدمات المتخصصة للمرأة وعدم وجود مكان آمن وخصوصية وعدم الوصول إلى الصحة الجنسية والإنجابية؛ والعنف وسوء المعاملة داخل الأسرة. أفاد معظم المستجيبين أن قضايا الحماية التي تؤثر على الأطفال النازحين قد ساءت بشكل ملحوظ أو بشكل كبير للغاية منذ بداية الوباء. إنَّ عدم الحصول على التعليم والصحة والتعليم والتوتر والقلق وعمالة الأطفال والعنف أو الإساءة أو الإهمال داخل الأسرة تشكل مخاطر الحماية الرئيسية التي تؤثر على الأطفال.

الاستجابة الإنسانية لفيروس كورونا في العراق



دعم طاقم المستشفى بالطعام والإمدادات الأساسية الأخرى في السليمانية [مصدر الصورة: منظمة الدفاع المدني]

يتضمن الملحق الخاص بفيروس كورونا لخطة الاستجابة الإنسانية للعراق لعام 2020، الذي نُشر في تموز/ يوليو، عددًا من التعديلات على الاستجابة الإنسانية الحالية لضمان معالجة نقاط الضعف الجديدة المرتبطة بفيروس كورونا مع تكييف الاستجابة الحالية للمخاطر والتحديات التي يشكلها نقشي المرض في العراق والتغيرات المرتبطة به في بيئة التشغيل. تهدف الاستجابة الإنسانية لفيروس كورونا إلى الوقاية من المخاطر المرتبطة بحالة الطوارئ الصحية لفيروس كورونا والتخفيف من حدتها والاستجابة لـ 1.77 مليون من العراقيين الأكثر ضعفاً والمتضررين من النزاع مع تنظيم داعش خلال الفترة ما بين 2014-2017، فضلاً عن ضمان تلبية احتياجاتهم الإنسانية الحالية في بيئة تشغيلية أكثر حدة. تهدف خطة الاستجابة أيضاً إلى تحديد ومعالجة الاحتياجات الإنسانية الجديدة الناشئة لهذه المجموعة الضعيفة بشكل خاص في خضم الوباء، بما في ذلك الاحتياجات المرتبطة بالرفاهية البدنية والعقلية ومستويات المعيشة والحماية.

تتكون إجمالي الاستجابة الإنسانية للعراق لبقية عام 2020 من 128 نشاطاً (113 مدرجة في خطة الاستجابة الإنسانية الأصلية لعام 2020 و15 نشاطاً جديداً من الأنشطة المتعلقة بفيروس كورونا، وبمتطلبات مالية إجمالية قدرها 662.2 مليون دولار، بما في ذلك 397.4 مليون دولار للاستجابة لأنشطته غير متعلقة بفيروس كورونا، و264.8 مليون دولار للاستجابة الخاصة بفيروس كورونا. حافظ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية على الدعوة المستمرة مع نظرائه من الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان بشأن حاجتهم إلى تسهيل وصول الجهات الفاعلة الإنسانية لتنفيذ أنشطة خطة الاستجابة الإنسانية ذات الأولوية غير المرتبطة بفيروس كورونا والأنشطة الإنسانية الخاصة بفيروس كورونا حتى خلال فترات قيود حركة فيروس كورونا.

مركز معلومات العراق يحتفل بالذكرى الخامسة لتأسيسه

في 13 تموز/ يوليو، احتفل مركز معلومات العراق بالذكرى السنوية الخامسة لتأسيسه. يُدار هذا المركز من قبل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع نيابة عن الفريق القطري الإنساني في العراق. قدم مركز معلومات العراق في البداية معلومات إلى العراقيين النازحين من خلال خط ساخن مجاني وسري. على مدى السنوات الخمس الماضية، قام مركز الاتصال بتوسيع الخدمات المقدمة ودعم الإحالة إلى الآخرين الذين يسعون أيضاً للحصول على المعلومات الهامة والمساعدة بما في ذلك العائدين وطالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص من المجتمعات المضيفة. في عام 2019، تلقى المركز أكثر من 121,000 مكالمة تغطي قضايا تتعلق بالمساعدة الغذائية والنقدية العاجلة، والعنف الجنسي، والمضايقات أو سوء المعاملة من قبل السلطات، والقضايا المتعلقة بالعودة.

لقد كان مركز معلومات العراق أيضاً أداة اتصال حيوية أثناء جائحة كورونا. بالشراكة مع المجموعات الإنسانية، التي دعمت مركز معلومات العراق من خلال حملات الرسائل القصيرة لتقديم معلومات حول تدابير الوقاية من كورونا داخل وخارج المخيمات في جميع أنحاء العراق.

بالإضافة إلى ذلك، يجري مركز معلومات العراق بشكل مشترك استطلاعاً للرأي حول فيروس كورونا مع منظمة **Ground Truth Solutions** لتتبع سلوك المجتمع، والذي يوضح الوصول إلى المعلومات ومستويات الثقة وإدراك المخاطر. من خلال المقابلات الهاتفية التي أجريت منذ نيسان/ أبريل 2020 في محافظات الأنبار ودهوك وأربيل ونيوى وصلاح الدين والسليمانية، ويساعد المسح في تحديد الخطوات الملموسة التي يمكن أن يتخذها المستجيبون في المجال الإنساني لتحسين الاستجابة لفيروس كورونا.

النزوح في العراق - تقرير المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان

زارت المقررة الخاصة لحقوق الإنسان الخاصة بالنازحين، سيسيليا خيمينيز داماري، العراق بدعوة رسمية من حكومة العراق في شباط/ فبراير. والتقت السيدة داماري أثناء زيارتها بمسؤولين حكوميين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأعضاء السلك الدبلوماسي. كما تشاورت مع النازحين داخل وخارج المخيمات، بما في ذلك النساء والأطفال، من خلال مناقشات مجموعات التركيز والمناقشات الثنائية.



قدمت السيدة داماري تقريرها إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان في 9 تموز/ يوليو. وأشارت إلى أن التحديات الإنسانية الحاسمة وحقوق الإنسان لا تزال تواجه 1.4 مليون نازح داخلي في العراق، بما في ذلك الحاجة المستمرة للمساعدة الإنسانية واللوائح المدنية والوصول إلى الخدمات. وذكرت السيدة داماري أن دمج وإغلاق مخيمات النازحين وتيسير العودة يجب أن يتم بطرق تحمي الطابع المدني والإنساني للمخيمات، فضلاً عن ضمان أن تكون العودة آمنة وطوعية وكريمة. وتمت الإشارة إلى أن وصول المساعدات الإنسانية يُشكّل تحدياً "مرهقاً وطويلاً"؛ الأمر الذي يحول دون وصول المساعدات بالكامل إلى الأشخاص الضعفاء جداً.

أثار التقرير آفاق وتحديات تحقيق الحلول الدائمة، بما في ذلك أهمية تكثيف جهود تحقيق الاستقرار، ومبادرات التنمية، وخطط التماسك الاجتماعي والمصالحة كأساس للعودة المستدامة ومنع المزيد من النزوح.

يمكن إيجاد التقرير من خلال زيارة الرابط أدناه:

<https://undocs.org/en/A/HRC/44/41/Add.1>

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على،

هيلاري ستاوفر، رئيس قسم التقارير والسياسة والاستراتيجية: البريد الإلكتروني staufferh@un.org هاتف 782 780 4622 (+964)

يفيت كرافتي، موظف الشؤون الإنسانية: البريد الإلكتروني yvette.crafti@un.org هاتف 751 740 3858 (+964)

ويمكن الحصول على النشرات الإنسانية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من خلال زيارة المواقع التالية: www.unocha.org/iraq | www.unocha.org | www.reliefweb.int